تستحوذ على 94٪ من قيمة ملكيات الجهات والمؤسسات الحكومية والبالغة 6,3 مليارات دينار

الحكومة تستثمر 5,9 مليارات دينار في 10 أسهم كويتية

■ «بيتك» في الصدارة بـ 4,1 مليارات دينار تمثل 65٪ من إجمالي الاستثمارات الحكومية ■ 4 جهات تستثمر في 34 سهماً.. وإجمالي ملكياتها 14,2٪ من القيمة السوقية للبورصة

شريف حمدي

بلغت قيمة ملكيات المؤسسات الحكومية التي تستثمر في الأسهم المدرجة ببورصة الكويت نحو 6,3 مليارات دينار بنهاية جلسة 10 الجاري، وتشكل هذه القيمة نحو 14,2٪ من إجمالي القيمة السوقية البالغة 44,5 مليار دينار.

وتستثمر 4 جهات حكومية في 34 سهما موزعة على كافة قطاعات السوق، وهذه الجهات هي الهيئة العامة للاستثمار باستثمارات تقدر بـ 2,5 مليارات دينار، والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باستثمارات 2,5 مليارات دينار، والهيئة العامة لشؤون القُصر بنحو 800 مليون دينار، إضافة إلى الأمانة العامة للأوقاف باستثمارات 500 مليون دينار.

وشهدت قيمة ملكيات هذه المؤسسات تراجعا منذ بداية العام بنسبة 6٪ تقريبا جراء انخفاض بعض الأسهم، إذ بلغت قيمة الملكيات الحكومية بنهاية العام الماضي 6,7 مليارات دينار، إلا أنها تقدر حاليا بنحو 6,3 مليارات دينار، حيث تشهد بورصة الكويت تراجعات منذ بداية العام لأسباب متعددة أبرزها عمليات التصحيح التي شهدتها في يناير واستمرت حتى فبراير، ثم حلت أزمة البنوك الأميركية لتزيد من حالة عدم اليقين التي تسيطر على أسواق المال العالمية، وامتدت آثارها على بورصات المنطقة ومنها بورصة الكويت.

وجاءت تراجعات أسعار النفط بالسوق العالمي لتزيد من جنوح البورصة الكويتية للتراجع مقارنة مع النشاط الإيجابي الذي أنهت به عام 2022 خاصة على مستوى القيمة السوقية التي حققت خلالها قرابة 5,5 مليارات دينار مكاسب بنسبة ارتفاع 13٪ مقارنة مع 2021.

ورصدت «الأنباء» أعلى 10 أسهم مدرجة بسوق الأسهم الكويتي تستثمر فيها المؤسسات الحكومية من حيث القيمة، وذلك بقية بلغت 5,9 مليارات دينار مستحوذة على 94٪ من إجمالي استثمارات الحكومة في الأسهم الكويتية والبالغة 6,3 مليارات دينار، وهي كما يلي:

● جاء سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» في الصدارة بقيمة 4,1 مليارات دينار تشكل 65٪ من إجمالي القيمة البالغة 6,3 مليارات دينار، وتبين من الرصد أن سهم «بيتك» هو الوحيد بين كافة الأسهم المدرجة بالبورصة الذي تمتلك فيه جميع الجهات الحكومية بنسب متفاوتة تتصدرها الهيئة العامة للاستثمار بـ 16,8٪، تليها مؤسسة التأمينات بـ 9,2٪، ثم «القصر» بـ 7,3٪، و«الأوقاف» بـ 5,1٪.

● حل سهم «زين» بالمرتبة الثانية باستثمارات حكومية تقدر بـ 687 مليون دينار تشكل 10,9٪ من الإجمالي، علما أن الهيئة العامة للاستثمار تمتلك 24,6٪ من الأسهم، تليها «التأمينات» بـ 5٪.

● ثالثا، حل سهم بنك الكويت الوطني بقيمة استثمارات حكومية 429 مليون دينار تشكل 6,8٪ من الإجمالي، وتمتلك فيه «التأمينات» 5,6٪.

● في المرتبة الرابعة، جاء سهم أجيليتي بقيمة 251 مليون دينار تشكل 3,9٪ من إجمالي قيمة الاستثمارات الحكومية في البورصة، وتمتلك «التأمينات» 16,9٪ من أسهم الشركة اللوجستية.

● خامسا، حل سهم بنك وربة باستثمارات قيمتها 120 مليون دينار تشكل 1,9٪ من الإجمالي، وتمتلك «هيئة الاستثمار» 18,3٪ من الأسهم، و«التأمينات» 8,5٪ من الأسهم.

● سادسا، جاء سهم «stc» باستثمارات تقدر بـ 84 مليون دينار تشكل 1,3٪ من الإجمالي، وتملك «التأمينات» 8,8٪، و«هيئة الاستثمار» 6٪.

● في الترتيب السابع جاء البنك الأهلي المتحد بـ 81 مليون دينار تشكل 1,2٪ من القيمة، وتمتلك «التأمينات» 12,5٪ من أسهم البنك.

● ثامنا، جاء سهم البنك الأهلي الكويتي باستثمارات 68 مليون دينار تشكل 1,1٪ من الإجمالي، وتمتلك «التأمينات» 11,1٪ من إجمالي الأسهم.

● تاسعا، جاء سهم بنك الخليج بقيمة ملكيات حكومية 60 مليون دينار تشكل 0,9٪ من الإجمالي، وتمتلك «التأمينات» 6,6٪ من الأسهم.

● في المرتبة العاشرة، حل سهم بنك برقان باستثمارات 53 مليون دينار تشكل 0,8٪ من الإجمالي، وتمتلك «التأمينات» 7,9٪ من الأسهم.

وتبين من الرصد أن أعلى 10 أسهم من حيث القيمة تقتصر الملكيات فيها على الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة التأمينات الاجتماعية، في حين لا تمتلك فيها الهيئة العامة لشؤون القصر، والأمانة العامة للأوقاف، كما تبين أن «التأمينات» تمتلك حصصا متفاوتة في 32 شركة من أصل 34، فيما تمتلك «هيئة الاستثمار» حصصا متفاوتة في 8 شركات، بينما تمتلك كل من «القصر» و«الأوقاف» في بيت التمويل الكويتي دون غيره.

جدير ذكره، أن قيمة ملكيات المؤسسات والجهات الحكومية شهدت قفزة قياسية في آخر 5 سنوات، مرتفعة من مستوى 3,4 مليارات دينار بنهاية 2017، لتصل إلى 6,7 مليارات دينار بنهاية عام 2022.

نقص الاستثمارات قد يسبب تقلباً في الأسواق على المدى الطويل

«أوبيك»: العالم يحتاج 12 تريليون دولار استثمارات نفطية لتلبية الطلب المتزايد

وكالات: قال الأمين العام لمنظمة الدول المصدرة للنفط «أوبيك»، هيثم الغيص، إن نقص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز يمكن أن يسبب تقلبا في الأسواق على المدى الطويل ويهدد النمو.

وأضاف أن العالم بحاجة إلى التركيز على تقليل انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري بدلا من استبدال شكل من الطاقة بآخر، مشددا على أن هناك حاجة لضخ استثمارات كبرى في كل قطاعات الطاقة.

وتابع قائلا في مؤتمر في دبي «تلك هي الحقيقة التي يجب النطق بها».

هيثم الغيص

وقال الغيص، إن قطاع النفط والغاز يحتاج للتكلم بصوت واحد عن الواقع الضار لنقص الاستثمار، وتشير تقديرات أوبيك إلى أن العالم يحتاج إلى استثمارات بقيمة 12,1 تريليون دولار لتلبية الطلب المتزايد على النفط على المدى الطويل.

من جانبه، قال رئيس مجلس إدارة شركة إف.جي. إي لاستشارات الطاقة، فريدون فشاركي، في المؤتمر نفسه إن العالم قد يواجه مشكلة في الإمدادات مع نمو الطلب العالمي على النفط بنحو 8 ملايين برميل يوميا، إذ تقلص العقوبات الغربية على النفط الروسي نمو الإنتاج.

وأضاف أن بإمكان روسيا الحفاظ على الإنتاج عند نحو 10 إلى 11 مليون برميل يوميا، لكنها ربما لا تتمكن من زيادته مليوني برميل يوميا كما كان مقررا في الفترة المقبلة بسبب العقوبات الغربية.

ويخضع قطاع النفط والغاز الروسي لحزمة عقوبات غربية تهدف إلى تقييد المبيعات للغرب ووضع سقف لأسعار النفط الروسي.

حددت 20 يونيو المقبل أجلاً نهائياً لتقديم العطاءات

150 مليون دولار لإنشاء وحدة جديدة في «مصفاة الزور».. وتأهيل شركات عالمية

محمود عيسى

ذكرت مجلة ميد أن الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (كيبك) طرحت مناقصة لمشروع تطوير تغذية بديلة لوحدة إنتاج الهيدروجين في مصفاة الزور التي بلغت تكلفتها 16 مليار دولار، على ان يتم تقديم العطاءات في موعد غايته 20 يونيو المقبل. واضافت المجلة أن نطاق العقد يشمل الأعمال المقرر تنفيذها وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء (EPC)، بالإضافة إلى المهام التي تسبق مرحلة التشغيل، وبالتالي مرحلة التشغيل واختبارات الجودة. وكانت مجلة ميد قد أشارت في سبتمبر الماضي الى أن كيبك اتصلت بالشركات العالمية التالية من بين شركات أخرى لاستطلاع مدى اهتمامها بالمشروع:

● هيونداي للهندسة والانشاءات (كوريا الجنوبية)
● لارسن اند توبرو للطاقة الهيدروكربونية (الهند)
● بتروفاك (المملكة المتحدة)
● سامسونغ للهندسة (كوريا الجنوبية)
● SK للهندسة والمقاولات (كوريا الجنوبية)

تبلغ الميزانية التقديرية للمشروع 150 مليون دولار ومن المتوقع أن يستغرق تنفيذه وانجازه 36 شهرا.

وفي التفاصيل قالت المجلة ان اعمال الهندسة والتوريد والبناء EPC في المشروع تشمل ما يلي:

● بناء الوحدة 38 (مرافق الضغط)، بما في ذلك وصلات الأنابيب والتوصيلات المرتبطة بها والمرافق المترابطة الحالية (الوحدة 74)
● التعديلات والوصلات المرتبطة بالوحدة 33 (وحدة إنتاج الهيدروجين الحالية)
● إنشاء الوحدة 60 (وحدة توليد البخار)
● بناء غلايتين جديدتين وإدخال تعديلات على وحدة توليد البخار الحالية، بما فيها جميع الوصلات ذات الصلة.
● بناء المرافق المرتبطة بكافة ما سبق.

تجدر الاشارة الى ان مجلة ميد كانت قد ذكرت الشهر الماضي أن من المقرر بدء التشغيل الرسمي لوحدة تقطير الخام الثالثة (CDU) في مصفاة الزور في يونيو من هذا العام.

واردات الكويت تراجعت 131 ألف طن إلى 23,8 مليون طن في 9 أشهر.. قيمتها ارتفعت إلى 7,6 مليارات دينار

ارتفاع أسعار السلع.. يرفع فاتورة استيراد الكويت بـ 560 مليون دينار

علي إبراهيم

كشفت بيانات رسمية حديثة اطلعت عليها «الأنباء» أن الكويت استوردت نحو 23,8 مليون طن من السلع والبضائع بقيمة تصل إلى 7,6 مليارات دينار في 9 أشهر فقط، إذ تراجعت كمية الواردات السلعية بنحو 131 ألف طن على أساس سنوي، فيما زادت قيمتها بنحو 559,8 مليون دينار. وتفصيليا، أظهرت أحدث إحصاءات التجارة الخارجية عن الفترة من يناير وحتى نهاية سبتمبر 2022 أن حجم الواردات السلعية القادمة إلى الكويت تراجع بقيمة 131,7 ألف طن ليبلغ 23,8 مليون طن بنهاية سبتمبر 2022 مقارنة مع 23,98 طنا بنهاية سبتمبر 2021، ولكن لجهة القيمة فقد ارتفعت تكلفة الواردات السلعية للبلاد عن الفترة ذاتها بواقع 559,8 مليون دينار إذ بلغت بنهاية سبتمبر 2022 نحو 7,6 مليارات دينار، مقارنة مع 7,06 مليارات دينار بنهاية سبتمبر 2021.

وشهد الربع الأول (يناير ــ مارس) من 2022 ارتفاعا في حجم الواردات السلعية إلى الكويت مع تراجع قيمة تلك الواردات إذ استوردت البلاد نحو 8,38 ملايين طن من البضائع بقيمة تصل إلى 2,38 مليار دينار بزيادة 173 ألف طن لجهة الحجم وتراجع 87,19 مليون دينار لجهة القيمة قياسا إلى بضائع بلغ حجمها 8,2 ملايين طن بقيمة 2,47 مليار دينار تم استيرادها خلال الربع الأول من 2021. وخلال الربع الثاني (أبريل ــ يونيو) من 2022 شهدت الواردات السعية ارتفاعا لجهة الحجم والقيمة بواقع 1,43 مليون طن بما قيمته 396 مليون دينار ليبلغ حجمها الإجمالي 8,5 أطنان بما قيمته 2,7 مليار دينار، قياسا إلى 70,7 مليون طن بقيمة 2,3 مليار دينار بنهاية الربع الثاني من 2021. وفي الربع الثالث من 2022 (يوليو ــ سبتمبر) تراجع حجم الواردات السلعية بنحو 1,7 مليون طن فيما ارتفعت قيمة الواردات بواقع 250,6 مليون دينار ليبلغ حجم الواردات نحو 6,9 ملايين طن بقيمة 7,6 مليارات دينار، مقارنة مع 8,7 ملايين طن بقيمة 2,27 مليار دينار عن الفترة ذاتها من 2021.

ولجهة الصادرات الكويتية فقد ارتفعت بالحجم والقيمة خلال الـ 9 أشهر الأولى من 2022 بواقع 4,7 ملايين طن بما قيمته 4,1 مليارات دينار، إذ بلغ حجم الصادرات في نهاية سبتمبر الماضي نحو 96 مليون طن بقيمة إجمالية تصل إلى 23,8 مليار دينار، مقارنة مع 91,1 مليون طن بقيمة تصل إلى 12,9 مليار دينار عن الأشهر الـ 9 الأولى من 2021.

وأظهرت البيانات أن أكثر من 90٪ من السلع التي تستوردها الكويت تأتي عن طريق البحر، إذ استوردت البلاد نحو 21,45 مليون طن من وارداتها السلعية عبر البواخر، بينما يأتي في المرتبة الثانية الواردات السلعية عبر البر إذ استحوذت على 9٪ من الواردات بواقع 2,2 مليون طن، يليها في المرتبة الثالثة الواردات السلعية التي تأتي عبر الجو والتي استحوذت على 111 ألف طن فقط في 9 أشهر، بينما لم يأت عبر البريد سوى 12 طنا من السلع والبضائع فقط.

27,5 مليون دينار واردات الـ «كاكاو»

كشفت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء أن الكويت استوردت شوكولاتة بما يقارب 27,5 مليون دينار في 9 أشهر، إذ بلغت قيمة واردات الكويت من الكاكاو ومحضراته خلال الربع الأول من 2022 نحو 10,4 ملايين دينار، وخلال الربع الثاني نحو 8,47 ملايين دينار، وفي الربع الثالث ما قيمته 8,6 ملايين دينار.

63,44 مليون دينار.. دفعت في السجائر والشيشة

كشفت البيانات أن استهلاك الكويت من السجائر والشيشة سجل خلال 2022 رقما قياسيا، خصوصا أن استهلاك 9 أشهر من العام بلغ نحو 63,44 مليون دينار، وهو رقم أعلى من المسجل عن 2021 كاملا والبالغ نحو 62,01 مليون دينار. ويشهد استهلاك المواطنين والمقيمين من منتجات التبغ وأبدال التبغ المصنعة نموا ملحوظا إذ بلغت قيمة وارداته في الربع الأول من 2022 نحو 14,7 مليون دينار، وفي الربع الثاني ارتفعت قيمة الواردات إلى 24,14 مليون دينار، فيما زادت في الربع الثالث إلى 24,5 مليون دينار.

32,6 مليون دينار.. طعام حيوانات

تشهد واردات الكويت من طعام الحيوانات ارتفاعا ملحوظا إذ زادت قيمة واردات الكويت من بقايا ونفايات صناعات الأغذية والأغذية المحضرة للحيوانات إلى نحو 32,6 مليون دينار خلال الأشهر الـ 9 الأولى من 2022، بينما بلغت قيمة واردات الكويت من المنتجات نفسها خلال 2021 نحو 28,1 مليون دينار.